المحاضرة الثانية

أدوات السياسة الاقتصادية

للسياسة الاقتصادية العديد من الأدوات التي تستخدمها الحكومة **للتأثير** و**التدخل** في **النشاط الاقتصادي**، وهي متنوعة ومتعددة، ومن أهمها:

- **السياسة المالية؛**
- **السياسة النقدية.**

أولا: السياسة المالية: Fiscal Policy

نظـرا لتزايـد العجـز في **الموازنــة العامــة** لمعظـم دول العـالم، أصبحت تعتبر من أقوى السياسات الاقتصادية وأشد تأثيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها الفعالة في تقليص الفوارق في الدخل، وتوفير فرص العمل، وزيادة القدرة الشرائية، ونمو الناتج القومي.

تساعد السياسة المالية على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الموازنة العامة

هي تمثيل للنفقات الحكومية والإيرادات الحكومية المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة عادة تكون سنة مالية.

مثلا: توضح أوجه الانفاق المتوقع للعام القادم في مجال الصحة، وكذلك أوجه تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات.

تواجه الموازنة العامة عادة ثلاث احتمالات:

1:- وجود فائض موازنة. حيث الايرادات > النفقات

2:- وجود عجز موازنة. حيث الايرادات < النفقات

3: - وجود توازن الموازنة. حيث الايرادات = النفقات

1-تعريف السياسة المالية :

هي استخدام الأدوات المالية العامة **كالإنفاق العام** بأنواعه، و**الضرائب** بأشكالها، **والاعانات الاقتصادية والاجتماعية** وأدوات **الدين العام**.

تستهدف السياسة المالية بصورة رئيسية التأثير على **النشاط الاقتصادي** و**الوضعية الاقتصادية** للبلاد، من خلال التأثير على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي.

السياسة المالية هي الطريق التي تنتهجها الدولة في **تخطيط الإنفاق العام** وتدبير وسائل تمويله على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا **لأهداف عامة**.

2-أهداف السياسة المالية:

- **التدخل في مراحل الدورة الاقتصادية**؛ لتصحيح مسار العام للاقتصاد.
- **معالجة مشكلة التضخم**؛ تخفيض الانفاق العام أو زيادة الضرائب أو الاثنين معا.
- **معالجة مشكلة الانكماش**؛ الزيادة في الإنفاق العام، وتخفيض الضرائب.
- **تحقيق العدالة الاجتماعية**؛ توزيع الدخل.

استقرار الأسعار، القضاء علي البطالة، إعادة توزيع الدخل القومي، ورفع النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

3- أهم أدوات السياسة المالية:

*-الضرائب وأهم أنواعها :

- ضريبة الدخل الشخصي،
- ضريبة أرباح الشركات؛
- ضريبة المبيعات؛
- الضريبة الجمركية؛

*-الإنفاق العام و أهم مكوناته:

- الإنفاق الاستهلاكي؛
- الإنفاق الاستثماري الحكومي؛
- الإنفاق العام التحويلي؛

4-تأثير أدوات السياسة المالية:

- **على توزيع الدخل (المستوى التوازني للدخل)**؛ يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، يسهم في تحديد الفئات الاجتماعية التي تملك السيطرة في الاقتصاد الوطني، حيث تعمل الدولة على تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق سياستها المالية من خلال إحداث تغييرات في أنواع ونسب الافاق، وكذا الضرائب.
- والمتمثلة في التأثيرات التالية:

***-التأثير التوسعي.**

***-التأثير الانكماشي.**

*-التأثير التوسعي (السياسة المالية التوسعية):

تهدف هذه السياسة المالية إلى زيادة الدخل التوازني عن طريق:

1) زيادة الإنفاق الحكومي.
2) تخفيض الضرائب.
3) زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب.

*-التأثير الانكماشي (السياسة المالية الانكماشية):

تهدف هذه السياسة المالية إلى تخفيض الدخل التوازني عن طريق:

1) تخفيض الإنفاق الحكومي.
2) زيادة الضرائب.
3) تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

- **على مستوى الأسعار:** الأسعار من المتغيرات المهمة في الاقتصاد بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد، فالنشاط المالي في الاقتصاد الوطني يعمل على تغيير العلاقة بين القدرة الشرائية وكمية السلع والخدمات، وهذا ما ينعكس على الأسعار، كما يستطيع التغيير في الأسعار لمختلف السلع والخدمات مما يؤثر في كمية الإنتاج.

فالدولة عن طريق أدوات السياسة المالية، كالضرائب والرسوم تستطيع تخفيض الأسعار أو الرفع منها، وذلك عن طريق خفض نسب الضرائب والرسوم على المنتجات المراد خفض أسعارها، أو رفع نسبها إن أرادت رفع أسعارها، وكل ذلك له أثر في حجم الاستهلاك.

- **على مستوى الاستهلاك العام:** من خلال عملية تكييف سياسة الإنفاق وتحصيل الإيرادات.

مثلا: عندما تهدف السياسة المالية إلى **رفع الاستهلاك العام**، فالحكومة هنا تستطيع التخفيض من ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستهلاك الكلي أو العام.

والعكس إذا أرادت السياسة المالية **خفض الاستهلاك العام**، فإنها ترفع نسب الضرائب والرسوم على السلع، أو عن طريق نفقاتها بواسطة التحويلات الاجتماعية.

الفجوة التضخمية:

تحدث عندما يكون **الطلب الكلى** على السلع والخدمات **أكبر** من **العرض الكلى** عند مستوى **دخل التشغيل الكامل للموارد**.

ارتفاع مستوى **الدخل التوازني (النقدي)** عن مستوى الدخل عند **التشغيل الكامل**، وبالطبع لا يمكن رفع مستوى الناتج عند التشغيل الكامل، **مما** يؤدى إلى حدوث **التضخم** .

الفجوة الانكماشية:

تحدث عندما يكون **الطلب الكلى** على السلع والخدمات **أقل** من **العرض الكلى** عند مستوى **دخل التشغيل الكامل للموارد**.

انخفاض مستوى **الدخل التوازني (النقدي)**عن مستوى الدخل عند **التشغيل الكامل**، مما يعنى حدوث **الانكماش**.

ثانيا: السياسة النقدية: Monetary Policy

تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمكافحة **التضخم**، وأيضا لحماية العملات الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

1-تعريف السياسة النقدية:

- «مجموعة من الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية من ضبط وعرض النقود، قصد التأثير على النشاط الاقتصادي».
- «السلطة النقدية هي التي تشرف على إقرار وتطبق السياسة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي من خلال إدارة النقود، مستخدما في ذلك عدة وسائل **كمية وغيركمية** للتأثير على الوضع الاقتصادي للبلاد».
- أدوات الرقابة في السياسة النقدية: كمية ونوعية:
- -الكمية/التقليدية: سعر الخصم، تغيير نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي)، عمليات السوق المفتوحة.
- -النوعية: القناع الأدبي، الحوافز، ...

السياسة النقدية

-مجموعة الإجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي.

-الهدف التأثير على عرض النقود.

- التأثير على الأداء الاقتصادي ككل.

-تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

المربع السحري/
الأهداف الذهبية

-معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (خفض معدلات الفقر).

-استقرار المستوى العام للأسعار (خفض معدلات التضخم).

-استخدام كامل أو توظيف كامل (خفض معدلات البطالة).

-توازن ميزان المدفوعات(الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية).

أهداف السياسة النقدية

السياسة النقدية الانكماشية: Contractionary Monetary Policy

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقا، يعمل البنك المركزي على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية:

- سحب أو امتصاص السيولة الفائضة (القوة الشرائية) من أيدي الأفراد ومن البنوك.
- حدوث نقص في حجم النقد الموجود في التداول والحد من آلية خلق نقود الودائع التي تقوم بها البنوك التجارية.
- انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي.
- المحصلة النهائية تكون انخفاض في المستوي العام للأسعار (مكافحة التضخم).

السياسة النقدية التوسعية Expansionary Monetary Policy

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقا، يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية:

- ضخ سيولة إضافية تتاح للأفراد والبنوك.
- حدوث زيادة في حجم النقد الموجود في التداول (القوة الشرائية) وزيادة قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع ومضاعفتها.
- زيادة في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي.
- المحصلة النهائية تكون ارتفاع في المستوي العام للأسعار ومن ثم تحفيز المنتجين على زيادة الانتاج فتدور حركة النمو، الأمر الذي يترتب عليه اتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (مكافحة البطالة).

- **العلاقة بين معدل الفائدة والمعدل التضخم:**

علاقة جدلية: كل انخفاض في معدلات الفائدة تسمح بزيادة في الأسعار والعكس صحيح.

- **العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم:**

التضخم هو متغير داخلي أو خارجي تابع للنمو الاقتصادي = التضخم المالي أو الاقتصادي هو عنصر سلبي ملازم دائما لعمية النمو الاقتصادي.

غير أن التضخم الذي يعتبر عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار في أغلب حالاته مؤشر إيجابي لوجود نمو اقتصادي = كل زيادة في الدخل بدون تضخم لا تعبر عن وجود نمو اقتصادي.

2-أدوات السياسة النقدية:

- **الأدوات الكمية:** الأدوات القابلة للقياس الكمي وتستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية الاحتياطات بالبنوك التجارية، وهو ما يؤثر في مستوى الأثمان والسيولة المالية للبنوك، وهي:

-سياسة معدل إعادة الخصم؛

سعر إعادة الخصم هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية، أو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من البنوك التجارية (أوراق مالية: سندات) نظير تقديم القروض لها.

تعتبر من الأدوات الفعالة التي تلجأ إليها البنوك المركزية للتأثير في حجم الائتمان المصرفي، وتتغير عملية الخصم وإعادة الخصم حسب ظروف الاقتصاد الوطني بين التضخم والركود الاقتصادي.

*-في حالة الانكماش الاقتصادي: (الركود الاقتصادي)

يقوم البنك المركزي **بتخفيض** معدل إعادة الخصم، بأن يمنح للبنوك الأخرى فرصة **الزيادة** في الاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها المالية والتجارية، الشيء الذي يؤدي إلى **ارتفاع حجم القروض**، والبنوك سوف تعطي كامل التسهيلات ليقترض العملاء منها.

البنك المركزي يتبنى **سياسة نقدية توسعية** عن طريق **تخفيض** نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلى مستوي **يقل** عن معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق، الأمر الذي يمكن هذه البنوك من **خفض تكلفة القروض** التي تقوم بمنحها لعملائها، **فيزيد الطلب** على التسهيلات الائتمانية سواء بغرض الاستهلاك أم بغرض الاستثمار، فتحدث **زيادات في الطلب الكلي** ومن ثم **تنخفض معدلات البطالة**.

*-في حالة التضخم:

يقوم البنك المركزي **برفع** معدل إعادة الخصم، بأن يفرض على البنوك أن **تقلل** من قروضها ومن إعادة خصم أوراقها التجارية والسندات، وبالتالي **ترفع** من كلفة هذه القروض، فيحجم العملاء من طلب القروض لارتفاع التكاليف، وهذا ما يؤثر على حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني.

يتبني البنك المركزي **سياسة نقدية انكماشية** عن طريق **رفع** نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلى مستوي **يفوق** معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق، الأمر الذي يدفع هذه البنوك **رفع** تكلفة القروض التي تقوم بمنحها لعملائها، **فيتراجع الطلب** على التسهيلات الائتمانية سواء بغرض الاستهلاك أم بغرض الاستثمار، فيحدث **انخفاض في الطلب الكلي** ومن ثم **تنخفض معدلات التضخم**.

خلاصة:

- **سعر إعادة الخصم في إطار السياسات النقدية** هو السعر الذي يتعين على البنوك دفعه عند اقتراضها من البنك المركزي، أو عندما يحدد البنك المركزي سعر الفائدة للبنوك.
- **يُستخدم سعر إعادة الخصم** كأداة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف معينة، مثل: تنظيم الكمية النقدية في الاقتصاد أو تحفيز النشاط الاقتصادي.
- **تغيير سعر إعادة الخصم يؤثر على أسعار الفائدة** في الاقتصاد بشكل عام، مما يؤثر بدوره على الاستهلاك والاستثمار والنمو الاقتصادي.

-سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري؛

تعد هذه الأداة ذات تأثير قوي على عرض النقود، وهي من أحدث الأساليب لمراقبة سيولة البنوك وأكثرها فعالية، ويتعلق الأمر بقرار من البنك المركزي الذي يقوم بإجبار البنوك التجارية على ترك قسط معين من ودائع الجمهور في حساب دائن لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المفاجئة، وتتغير نسبة هذا القسط من ظرف إلى آخر حسب وضعية الاقتصاد الكلي رفعا أو خفضا، مما يؤدي إلى زيادة قدرة هذه البنوك على الاقتراض ومنع التسهيلات الائتمانية، فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار.

*-في حالة التضخم:

يقوم البنك المركزي **برفع** معدل الاحتياطي القانوني الاجباري المفروض على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى امتصاص العملة الفائضة و**تخفيض** نسبة السيولة، وذلك بغرض التخفيف من التضخم، وإحداث التوازن في الاقتصاد.

يتبني البنك المركزي **سياسة نقدية انكماشية** عن طريق **زيادة** نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية، **فيتقلص** نشاط هذه البنوك في مجال منح التسهيلات الائتمانية (نقود الودائع) والقروض، بالقدر الذي يؤدي إلى حدوث **تراجع في الطلب الكلي** ومن ثم **تنخفض معدلات التضخم**.

*-في حالة الانكماش الاقتصادي:

يقوم البنك المركزي **بتخفيض** معدل الاحتياطي القانوني الاجباري المفروض على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، لترتفع نسبة السيولة النقدية ضمن الكتلة النقدية المتداولة، وبالتالي يصبح للبنوك إمكانية الزيادة في قروضها الموجهة إلى المشروعات والمؤسسات الاقتصادية، مما يسهم في انتعاش حركة النشاط الاقتصادي.

يتبني البنك المركزي **سياسة نقدية توسعية** عن طريق **تخفيض** نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية، وذلك بالقدر الذي يمكن هذه البنوك من زيادة التسهيلات الائتمانية (نقود الودائع) والقروض أضعافا مضاعفة، فتحدث **زيادات في الطلب الكلي** ومن ثم **خفض معدلات البطالة**.

خلاصة:

- **أداة معدل الاحتياطي القانوني الاجباري** هي أداة تستخدم في السياسة النقدية، وتعتمد عليها بعض الدول للتحكم في الكمية النقدية المتداولة في الاقتصاد.
- يفرض البنك المركزي نسبة معينة من الودائع التي تقوم البنوك بتخزينها لدى البنك المركزي، وهذه النسبة يجب أن تكون بمثابة احتياطي قانوني لدى البنوك.

- إذا **رفع** البنك المركزي معدل الاحتياطي القانوني الاجباري، فإنه **يقلل** من الكمية النقدية المتداولة في الاقتصاد، مما **يزيد** من تكلفة الاقتراض للبنوك **ويقلل** من قدرتها على إقراض الأموال، هذا يمكن أن يقلل من الإنفاق وبالتالي يساهم في **تقليل** التضخم.
- إذا **خفض** البنك المركزي معدل الاحتياطي القانوني الاجباري، فإنه **يزيد** من الكمية النقدية المتداولة، مما **يقلل** من تكلفة الاقتراض **ويزيد** من إقراض الأموال، هذا يمكن أن يحفز النشاط الاقتصادي **ويزيد** من التضخم (انكماش اقتصادي) .

-سياسة السوق المفتوحة (البورصة):

تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية وتتمثل في قيام البنك المركزي بالتأثير على عرض النقود من خلال القيام بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية (السندات)، ويستخدم البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة في التأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة:

*-في حالة الركود الاقتصادي: الانكماش الاقتصادي

يتبني البنك المركزي **سياسة نقدية توسعية** عن طريق شراء الأوراق المالية الحكومية سواء من الجمهور أو من البنوك التجارية فيغذي حسابات البنوك بسيولة إضافية بمقدار قيمة الأوراق المالية التي تم شراءها، وبالتالي **تزيد** قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية بـ**إضعاف** هذه القيمة، فيحدث **ارتفاع في الطلب الكلي** ومن ثم **تنخفض معدلات البطالة**.

*-في حالة التضخم:

يتبني البنك المركزي **سياسة نقدية انكماشية** عن طريق بيع الأوراق المالية الحكومية سواء للجمهور أو للبنوك التجارية **فتنقص** السيولة بالبنوك التجارية بمقدار قيمة الأوراق المالية التي تم بيعها، وبالتالي **تقل** قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية، فيحدث **انخفاض في الطلب الكلي** ومن ثم **تنخفض معدلات التضخم**.

خلاصة:

- سياسة السوق المفتوحة تشير عمومًا إلى استراتيجية تتبعها الحكومة أو البنك المركزي للتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتحقيق أهداف معينة، كتثبيت سعر صرف العملة، أو تحسين القدرة التنافسية للصادرات، أو تعزيز النمو الاقتصادي، أو تحقيق استقرار اقتصادي.
- تتضمن أدوات سياسة السوق المفتوحة شراء العملات الأجنبية أو بيعها من قبل البنك المركزي، والتدخل في الأسواق المالية لتأثير على قيمة العملة، بهدف تحقيق توازن في سوق الصرف الأجنبي ودعم الأهداف الاقتصادية المحددة.
- جاءت لتشجيع النشاط التجاري والتمويلي والاستثماري في السوق.

- في حالة **التضخم**، وبهدف التقليل من الكمية النقدية المتداولة لتقليل التضخم، يمكن للبنك المركزي بيع السندات الحكومية للبنوك والجمهور في السوق المفتوحة. هذا يقلل من كمية الأموال في الاقتصاد ويزيد من تكلفة الاقتراض، مما يقلل من النشاط الاقتصادي ويساهم في تقليل التضخم.
- في حالة **الانكماش**، وبهدف زيادة الكمية النقدية المتداولة لتحفيز النشاط الاقتصادي، إذ يمكن للبنك المركزي شراء السندات الحكومية من البنوك والجمهور في السوق المفتوحة. هذا يزيد من كمية الأموال في الاقتصاد ويخفض تكلفة الاقتراض، مما يحفز النشاط الاقتصادي ويساهم في التغلب على الانكماش.

معالجة السياسة النقدية للفجوتين التضخمية والانكماشية:

الفجوة التضخمية

- -زيادة نسبة الاحتياطي القانوني.
- -زيادة سعرإعادة الخصم .
- يدخل البنك المركزي بائعا للأوراق المالية.
- اقناع البنوك التجارية بتقليل الإقراض (الائتمان)

الفجوة الانكماشية

- -تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني .
- -تخفيض سعرإعادة الخصم .
- -شراء الأوراق المالية .
- -إقناع البنوك التجارية بزيادة الإقراض (الائتمان)

- **الأدوات غير الكمية: الأدوات الانتقائية** هي غير قابلة للقياس الكمي وتستهدف بالدرجة الأولي تشجيع البنوك التجارية لكي تقوم بتوجيه نشاطها في مجال منح التسهيلات الائتمانية والقروض لقطاعات معينة، ومن أهمها:

❖ **سياسة الاقناع الأدبي**، من خلال اصدار التوجيهات والتعليمات للبنوك لكي تنفذ ما يريده البنك المركزي طوعا.

❖ **سياسة العقوبات والجزاءات**، من خلال إصدار الغرامات أو قرارات المنع للبنوك التي لا تنصاغ لسياسة الاقناع الأدبي.

❖ **سياسة الحوافز**، من خلال إعطاء البنوك المتميزة في الأداء والأكثر استجابة لموجهات البنك المركزي حوافز نقدية أو سعر خصم تميزي.

❖ **تحديد قطاعات ذات أولوية**، من خلال اصدار التعليمات للبنوك بإعطاء أولوية لقطاع معين أو فئات معينة في المجتمع من حيث حجم التمويل أو تكلفة التمويل.

خلاصة:

أدوات السياسة المالية أكثر فعالية في الدول النامية من أدوات السياسة النقدية بسبب:

(1)– أدوات السياسة المالية أكثر اقترابا من غالبية أفراد المجتمع من أدوات السياسة النقدية.

(2)– عدم وجود سوق مالي متطور في الدول النامية يضمن تطبيق أدوات السياسة النقدية.